**التوجّه شرقاً... قفزٌ في المجهول**

27-01-2022 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**البروفسور كميل حبيب\***

كثر الحديث هذه الايام حول استراتيجية التوجّه شرقاً، والتي من المتوقع ان يسيل حبر كثير بشأنها. وإنني أرى ان هذا الموضوع يحاكي المرحلة الراهنة التي يمر بها العالم العربي عموما والكيانات، كل على حدة، خصوصا. فحركة عدم الانحياز، ومن بعدها مجموعة العالم الثالث، كانتا نتاج مرحلة معيّنة فرضتها الحرب الباردة والسياسات الجائرة التي انتجتها الدول الرأسمالية تجاه الدول السائرة على طريق النمو.

لست هنا في معرض ترداد اجابات البعض حول الاسئلة الثلاثة:

1- ماذا يعني التوجه شرقاً؟
2- لماذا التوجّه شرقاً؟
3- وكيف يتحقق التوجّه شرقاً؟

هذه الاسئلة، وإنْ بدت بسيطة، إلا ان الإجابة عنها هي في منتهى التعقيد، خصوصا اننا نعيش في عالم يزخر بالتحولات المتسارعة. من هنا فالإجابة عن هذا الخيار الجديد قد لا تبدو قاطعة بين الرفض المطلق او القبول الكامل، انطلاقاً من مقولة ان الغرب ليس صديقاً، ولا يكترث لمصالح العرب، وبالتالي، يجب ادارة الظهر "لكل ما هو غربي والتوجّه شرقاً كخيار استراتيجي آخر".

ولا بد لي من ان اطرح الاسئلة الآتية:
1- كيف لنا ان نتوجّه شرقاً ونتشابك مع دول صناعية كبرى، ونحن نعيش في كيانات غير ديموقراطية وغير صناعية؟
2- كيف لنا ان نقيم علاقات نديّة مع كل من هو خارج الهيمنة الغربية، ونحن لم نستثمر مكامن القوة في أمتنا؟
3- اذا كان الغرب قد فرض علينا ان نكون سوقاً استهلاكية، فهل نذهب شرقاً بأفواهنا الجائعة فنستبدل تبعيتنا للغرب بتبعية جديدة، على قاعدة ان العلاقات الدولية محكومة بلعبة المصالح، لا أكثر ولا أقل؟
4- أوَليست مبالغة ان نحمل لبنان، دولة اللادولة، المثخن بحروبه العبثية وازماته المتعددة، على ان يصبح رأس حربة في التوجّه شرقاً قبل ان يتحصن بدولة المواطنة وبالسوق المشرقية؟

إن الظرف التاريخي بكل تجلياته على الساحة العربية، والمآسي التي تعيشها الشعوب العربية في فلسطين واليمن، والتدمير الذي لحق بسوريا والعراق على أيدي الجماعات الارهابية ومَن وراءهم، والحصار الذي يتعرض له لبنان، فرض التفتيش عن خيار آخر. وهذا حق من حقوق الشعوب الباحثة عن سبل النجاة في ظل نظام عالمي فوضوي يحكمه حق القوة. ومادام خيار التوجّه شرقاً لا يعني حيزاً جغرافياً، بل هو خيار سياسي بامتياز، فلماذا نحصر خيارنا بالتوجّه شرقاً؟ ف[#الصين](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d9%86)، مثلاً، وعلى رغم علاقاتها الاقتصادية الشائكة مع الولايات المتحدة الاميركية، لا تزال تحظى من واشنطن بمبدأ The Most Favoured Nation. وموسكو التي وقفت الى جانب الجيش العربي السوري في مواجهة الارهاب، تقيم علاقات وثيقة مع الكيان الصهيوني. وحتى ايران، التي تعاني الكثير بسبب دعمها لجبهة الممانعة، تحاول من خلال المفاوضات في فيينا رفع العقوبات الاقتصادية والمالية التي فرضتها عليها الدول الغربية.

لست من المؤيّدين للإجابات القطعية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. فعند بروز ظاهرة العولمة ووعودها المتكسرة او الكاذبة، ساد العالم العربي موقفان لا ثالث لهما:
أ‌- موقف الرفض المطلق، وسلاحه الانغلاق الكلّي، وما يتبع ذلك من ردود فعل سلبية عسكرية.
ب - وموقف القبول التام بالعولمة وما تمارسه من اختراق ثقافي واستتباع حضاري، شعاره الانفتاح على العصر والمراهنة على الحداثة.

أما الجواب العربي عن المسائل المعقّدة التي طرحتها العولمة فيجب ان ينطلق من العمل داخل الثقافة العربية نفسها. فمن المؤكد انه لولا الضعف الداخلي لما استطاع الفعل الخارجي ان يمارس تأثيره بالصورة التي جعلت منه خطراً على الكيان والهوية. إن حاجتنا هي الى اكتساب الأسس والادوات التي لا بدّ منها للدخول الى عصر العلم والثقافة، وفي مقدمها العقلانية والديموقراطية. والوسيلة الى ذلك واحدة: اعتماد الامكانات اللامحدودة التي توفرها العولمة نفسها، أعني الجوانب الايجابية منها، وفي مقدمها العلم والثقافة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف تمكنت بعض الدول النامية ان تصبح دولاً صناعية متطورة، وبالتالي قادرة على تدعيم استقلالها السياسي؟

1- الدول الاوروبية الصغيرة: ان الربط المحكم بين "السياسات والسياسة" (Policies and politics) في السويد والنمسا والدانمارك والنروج وبلجيكا وسويسرا وهولندا، قد وفر الارضية لهذه الدول كي تتكيّف مع المتغيرات في النظام الاقتصادي العالمي. ان التقاء المرونة الاقتصادية مع الاستقرار السياسي قدّم نموذجاً لنمو اقتصادي مستدام. لقد تم تحقيق ذلك على مستويين:
أ‌- على المستوى الاقتصادي، اختارت الدول الاوروبية الصغيرة استراتيجية التخصص في التصدير كي تضيّق الثغرة بين القطاعات الصناعية والزراعية في اقتصاداتها.
ب‌- على المستوى السياسي، تبنّت كل دولة النظام الديموقراطي تعزيزاً لوحدتها الوطنية.
إن التطوّر الاقتصادي للدول الاوروبية الصغيرة يمكن ملاحظته في دعمها للجارة الحرة، وفي متابعة سياسة التعويض المحلي، وفي الاستجابة للتغيّر الاقتصادي عبر سياسات مرنة من التكيّف الصناعي.
1- تجارب كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة: هذه الدول الآخذة في التصنيع قد تطورت من خلال تشجيع تصدير البضائع والسلع المنتجة، وعدم السماح للحكومة بإدارة الاقتصاد المحلي. وعليه، فإن التنمية الاقتصادية ممكنة طالما يوجد تنسيق بين السياسة المحلية والسوق الخارجية.
2- إن السياسة تعني الجهد المبذول للتوازن والتوفيق بين الامن والرفاهية والنظام.
أ‌- يفرض الامن الاختيار ما بين المقاومة او الاستسلام للعدو.
ب‌- تفرض الرفاهية الاجتماعية خياراً زمنياً بين الرفاهية الآن والنمو لاحقاً.
ت‌- يفرض النظام الدستوري الخيار ما بين الحرية، العدالة، والنظام.

هذا يعني ان التوازن السياسي ومراحل النمو يمكن تطبيقها على التطور والتنمية الاقتصادية.
إن التجارب الآنفة الذكر تفيد بأنه بإمكان الدول ان تتطور خارج نطاق الهيمنة الاميركية. لكن البلدان العربية بقيت عاجزة عن تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي، حتى انها لم تتمكّن من تحقيق أمنها الغذائي. فالى جانب الخطر الوجودي الصهيوني عانت الشعوب العربية من انظمة تابعة لا تملك الحسّ بالمسؤولية الوطنية. لقد برهنت الازمة اللبنانية الحالية ان الطبقة السياسية الفاسدة محمية من اولياء نعمتها في الغرب. ويبدو لي انه ممنوع علينا ان نبني دولة المواطنة، كما انه ممنوع على الدول العربية ان تتشابك بعضها مع بعض في اي تكتل اقتصادي. ولماذا تكون مقولة التعاون الاقليمي بحكم الجغرافيا والتاريخ والمصالح والموارد المشتركة مرفوضة وممنوعة في هذه الزاوية من زوايا العالم، وتكون النموذج المحتذى في الزوايا الاخرى منه (الاتحاد الاوروبي، مجموعة شانغهاي، والتكتل الاوراسي المستجد)؟
إن العلاقات الاقتصادية الدولية كالعلاقات السياسية الدولية يجب ان تقوم على اساس الندية. فالهبات واستدراج العروض في مشاريع البنى التحتية لا تعني تشابكاً اقتصادياً. كما ان تشابك البلدان العربية اقتصادياً مع بلدان صناعية متطورة مسألة محفوفة بالمخاطر لأننا لم ندرس حتى حينه الاهداف الحقيقية لسياسات هذه البلدان الخارجية. فالدول ليست جمعيات خيرية، وانني احذر من ان التوجّه شرقاً قد يعني الدخول في محاور سياسية وثقافية خطيرة. فسياسة التغريب لم تنجح في غزو العقل العربي، حتى عند اولئك الذين درسوا في المدارس والجامعات الغربية. وبالتالي، فإن المساس بحقوق الفرد الثقافية أمر مرفوض جملة وتفصيلاً.

بناء على ما تقدّم، فإنني أؤيد التوجّه شرقاً انطلاقاً من مبدأ التنوع وليس باباً للدخول الى سياسة المحاور التي انهكت الانسان العربي... وليس من باب المزايدة اطلاقاً ان ادعو الى التوجّه عربياً اولاً. وإنه لمن الغرابة ان يظل التفكك لا التكامل هو السِّمة الغالبة على الاقتصاد العربي في منطقة تملك كل مقومات التكامل. ولعل هذا التفكك الاقتصادي ورديفه التنافر السياسي سيظلان من اسباب التخلف الاقتصادي والاجتماعي وضياع الموارد وتبديدها في الدول العربية، ناهيك عن أثر العوامل الخارجية ممثلة بالتبعية والحروب العبثية والعدوان.

إنني من دعاة ادخال مقرر التكامل الاقتصادي العربي في المناهج الاكاديمية. وأود الاعتراف بأنني من السبّاقين الى التوجّه شرقاً على الصعيد الأكاديمي. فلقد تمّ انشاء ماستر بحثي في الدراسات الصينية واخرى في الدراسات الروسية من دون ان نقطع العلاقات الاكاديمية والثقافية مع الدول الغربية. ولقد انطلقنا في مسارنا هذا من خلال قراءتنا للتحولات على الساحة الدولية. فالنظام الدولي لم يعد نظاماً احادياً على رغم تعاظم القدرات الاميركية. فليس بمقدور واشنطن التحدّث باسم المجتمع الدولي الذي يبدو منقسماً اكثر من أي وقت مضى على أسس ثقافية وحضارية. فإرثنا الحضاري يمنعنا، كما يمنع على جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي، مجاراة واشنطن في نظرتها الى الازمات الدولية. وباختصار شديد، النظام الدولي هو نظام متعدد القطبية. إن هويتنا الثقافية لا تكتمل الا اذا كانت مرجعيتها جماع الوطن والأمة. فإذا استطعنا الاجابة عن السؤال التاريخي: من نحن؟ لأمكننا التنبّه الى مخاطر صراع المحاور على الساحة الدولية، ومواجهتها والاستفادة منها، من منطلقات ارثنا الثقافي وعلى قواعد العقلانية والديموقراطية.

**\*عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية**